دراسة قياسية لعلاقة أرثر أوكان بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة : 1980.2012 .

مولاي بوعلام *
مكيد علي *

الملخّص :

إن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين البطالة ونمو الاقتصادي ، حيث تهدف الجزائر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية إلى محاولة تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني ، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي لتطوير الاقتصاد الوطني توفير فرص العمل ، معالجة مشكلة البطالة ورفع مستوي المعيشة .

وكانت نتيجة هذه الدراسة وجود علاقة سببية عكسية ضعيفة بين معدلات البطالة و معدلات النمو الاقتصادي ، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.وهناك ثلاثة أسباب يمكنها تفسير هذه النتيجة وهي : أن البطالة في الجزائر لا تتأثر بإفرازات الدورة الاقتصادية ، وأن سوق العمل ليس مرن وأن هيكل الاقتصاد ليس متنوعا بما فيه الكفاية .

الكلمات المفتاحية : البطالة ، النمو ، سوق العمل ، الناتج المحلي الخام ، سياسات التشغيل ، التكامل المتزامن.

إشكالية البحث : ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وما هو اتجاهها؟

Abstract:

The main purpose of this study is to test the relation between the unemployment and the economic growth, because Algeria is trying to eradicate the structural dysfunction in the economy through global economic policies, and

* أستاذ مساعد « أ» كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، بجامعة البويرة .
mail :moulayb@ymail.com

* أستاذ التعليم العالي بجامعة المدية

also tries to realize a number of economic objectives of which the most important is to achieve an economic growth to supply opportunities of jobs, to find a solution to the unemployment and to improve the living standard. The result of this study proves the existence of a minor cause to effect and an inverse balancing relationship between unemployment rates and economic growth rates, as well as absence of relation of a long or short term between unemployment rates and economic growth rates in Algeria.

There are three reasons that can explain this result: that the unemployment in Algeria does not change with regard to the economic cycle, that the market job is not flexible and that the structure of the economy is not enough diversified.

Problématique Recherche: Quelle est la nature de la relation entre le chômage et le taux de croissance économique en Algérie et quel est le sens

مقدمة :

شهدت العديد من الاقتصاديات في السابق والحاضر تفاقمًا كميًا ونوعيًا لمشكلة البطالة ، وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية الاجتماعية لسياسية في المجتمع ، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القراراتوواضعي السياسات ، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد العوامل الذي يفترض أن يؤدي تطورها إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد الوطني ، فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات(عوامل الإنتاج) ، ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة ، وبالتالي يفترض أن يترتب علىزيادة النمو الاقتصادي زيادة في حجم الطلب على التوظف الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين عن العمل .

ولذلك فإن دراسة كثافة العمل للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) تعتبر وسيلة مهمة لاختبار أثر النمو الاقتصادي على العمالة من فترة زمنية إلى أخرى ، هذامن ناحية ، وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى ، والمساعدة في اكتشاف وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية ثالثة.(1)

(1) Kapsos, S. 2005, "The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants,"http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@edemp/@emp elm /documents /publication/wcms_143163.pdf

وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة تجريبيًا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون أرثر أوكان Arthur okun ، الذي ينص علىوجود علاقة عكسية تبادلية بين التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة ، وحظي هذا الجانب بالعديد من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة . وبسبب ندرة الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في الدول النامية بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة ، فإن الهدف الرئيسي لهذهالدراسة يتمثلفي إظهار العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 ـ2012 ، باستخدام طرق القياس الاقتصادي والخروج بمجموعة من النتائج و الخلاصات.

إشكالية البحث : ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر و ما هو اتجاهها؟

فرضيات البحث :

ـ وجود علاقة على المستوى النظري بين النمو الاقتصادي والبطالة .

ـ التغيير في النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة.

ـ التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في النمو الاقتصادي.

ـ هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدل البطالة ومن معدل البطالة إلى النمو الاقتصادي.

ـ عدم وجود أي علاقة سببية بين نمو معدل البطالةوالنمو الاقتصادي.

منهجية البحث : حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ، ولاختبار الفرضيات أعلاه تتم المعالجة وفق الخطوات التالية :

أولا : الإطار النظري للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي .

ثانيا : تطور البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر .

ثالث : تحليل النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية .

رابعا : الدراسة التطبيقية القياسية .

أولاً : الإطار النظري للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي:

قانون أرثر أوكان:

يعتبر قانون أوكان (1962) بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو

p02. Date de consultation : 06 / 12 /2012

الاقتصادي والعمالة ، وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة ، وقد اقترح أوكان في سنة (1970) وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن بيانهما على النحو التالي[1] :

نموذج الفجوة:ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن :

Y_t= الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي .

Y_t^* = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن .

U_t = المعدل الفعلي للبطالة .

U_t^* = المعدل الطبيعي للبطالة .

β = معامل أوكان .

نموذج الفرق : ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

e_t = حد الخطأ .

وعند إجراء الدراسات التجريبيةيتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون أوكان طبقا لموضوع الدراسة[2] فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادييتم استخدام المعادلة رقم (2) ، أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة ، فيتم استخدام المعادلة التالية :

وتعني هذه المعادلة أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلى تقليص نسبة البطالة . ويمثل قانون

(1) Villaverde, J. and Maza, A.The Robustness of Okun's Law in Spain Regional Evidence,"http://www.accessecon.com/pubs/EB/2007/Volume18/EB_ 07R10005 A.pdf. 2007.p 2_3. Date de consultation : 11 / 12 /2012

(2) Barreto, H. and Howland, F.(1993) There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemploymenthttp://web.ntpu. edu.tw/ tsair/ 2Research /Papers / okun/There%20are%20two%20Okun's%20relationship.pdf. p9. Date de consultation : 11 / 12 /2012

أوكان مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي[1] ، فمن الناحية النظريةفإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيلبس ، ومن الناحية التجريبية فإن معامل أوكان يساعد في التنبؤ ووضع السياسة الاقتصادية ، وقد نجح أوكان في إظهار العلاقة العكسية التبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات الربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947 ـ1957 ، وتوصل إلى أن تخفيض معدل البطالةبنسبة 1 % سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % ، والعكس صحيح ، كما أكد من خلال الدراسة التي أجراها عام 1962 على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة فإن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و 0.40 .

ونظرا لأن قانون أوكان يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع ، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع ، وهذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي ، بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

إن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف ، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة ، أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتجفتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة ، ويطلق على هذه العلاقة اصطلاح » النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة » ، ولا يعني هذا الاصطلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط و إنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2] . ويطلق أيضا على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح «نمو القطاعات ليس قادر على توليد عمالة» ، ويعني هذا الاصطلاح وجود

(1) Kamgnia, B. D. (2006), "Growth ـ Employment Nexus: What are the Specificities in Africa?,"http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/09484250 ـ EN ـ GROWTH ـ EMPLOYMENT ـ NEXUS ـ WHAT ـ ARE ـ THE ـ SPECIFICITIES IN ـ AFRICA.PDF. p5. Date de consultation : 16 / 12 /2012

(2) Massé, P. (1995), "Jobless Recovery: Is it Really Happening?,"
http://www.hrsdc.gc.ca/en/cs/sp/hrsd/prc/publications/research/1995ـ 000009/1995ـ 000009.pdf. p1 . Date de consultation : 16 / 12 /2012

نمو بلا تشغيل وهناك أربعة تفسيرات لهذين الاصطلاحين[1] هي :

ـ إعادة الهيكلة التنظيمية .

ـ التغير الهيكلي بين القطاعات المختلفة .

ـ الابتكارات في مجال الطلب على العمل .

ـ التغيرات الهيكلية في عرض العمل ، كما يعكس الاصطلاحين المذكورين التغير الهيكلي وارتفاع الكثافة الرأسمالية للناتج .

ثانيا : تطور البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر :

في البداية يصح القول أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز كما يتبين لاحقا ، وفي مسيرة تطوره كان هناك ارتباط بين هذا التطور وحجم الطلب على القوى العاملة من خلال ما تقوم به النفقات الحكومية من دور مهما في توفير الخدمات الاجتماعية للوفاء باحتياجات السكان الأساسية ، والجزائر كغيرها من الدول العربية ، عملت على القضاء على البطالة منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى عهدنا الحالي ، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة ، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .فما هي انعكاسات هذا البرنامج على سياسة التشغيل ؟

لقد تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل ، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بحيث انخفضت نسبتها من % 33 سنة 1967إلى % 16.5 عام1985 ، لكنها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى % 17 وفي عام 1989 بنسبة % 19 ، وبدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من سنة 1993 حيث بلغت % 27 سنة 1994 و 29.3 % سنة 1999[2]. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من عام 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي29.5 % ، 27.30% ، 23.7% ، 17.7 % خلال الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004 .

اعتمدت الجزائر في السنوات الاخيرة على سياسة اقتصادية توسعية منتهجة في ذلك توسيعها للإنفاق الحكومي ، وهو ما تجسد من خلال مخططين لدعم

(1) Engemann, K. M. and Owyang, M. T. (2007), "Whatever happened to the Business Cycle?ABayesian Analysis of Jobless Recoveries," http://research.stlouisfed .org/wp /2007/2007 ـ 013.pdf. P4 ـ 5. Date de consultation : 22 / 12 /2012

(2) توات عثمان ، تباني أمال ، التشغيل والبطالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .2006. ص 75.

النمو الاقتصادي بالفترة 2009/2001، وبرنامج خماسي إنمائي حالي يمتد بالفترة 2014/2010 ، حيث اتسمت هذه البرامج بزيادة الانفاق الحكومي ، فإن زيادة الانفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي ، ومن ثمة تقليص نسبة البطالة ورفع مستويات التشغيل [1] ، ولمسايرة هذه المقاربة بالجزائر نقوم بتحليل معدلات البطالة والانفاق الحكومي ، وذلك من خلال معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم01: تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة بالجزائر خلال الفترة (2010/1999) . **الانفاق الحكومي الوحدة : مليار دينار جزائري .**

المؤشر / السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الإنفاق الحكومي	961	1178	1321	1550	1811	1920	1950	2189	3052	4322	5191	5860
معدل تشغيل%	7.58	63.3	68.9	66.8	71.1	73.7	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8	90
معدل البطالة%	29.3	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادية العربية الموحد (أعداد متفرقة

تبين المعطيات العامة المطروحة بالجدول ، التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة ، مع الانخراط الذي اعتمدته الحكومة في سياسة المشاريع الكبرى . والتي مست عديد القطاعات كالسكن ، البناءات القاعدية ، النقل ، هياكل التعليم ، وغيرها.لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة الإنفاق الحكومي.فقد ارتفعت النفقات العمومية من 961 مليار دينار خلال سنة 1999 إلى5860 مليار دينار في سنة 2010 ، كما سجلت سنة 2008 أكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها ، إذ ارتفعت النفقات من 3052 مليار دينار سنة 2007 لتصل إلى 4322 مليار دينار سنة 2008. ومن جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة ، فقد انخفضت من 29.3 % سنة 1999 لتستقر عند حدود 10% سنة 2010 ، وبالمقابل زيادة مستمرة في نسب التشغيل ، حيث ارتفع معدل التشغيل من% 58.7سنة 1999 إلى 90%سنة2010 ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ، كما سمحتبرامج الاستثمار الحكومي

(1) أ.د. محمد كريم قروف ، د. محمد الطاهر سعودي ، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مجلد 19 ، العدد 12 ، 2012 ، ص 332.

بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي ، كما أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهما في إحداث 817.000 منصب شغل ما بين 2003/2001 خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم إ طلاقه في جويلية 2001.

كما يمكن الإشارة إلى سنة 2004 ، التي سجلتأكبر انخفاض في معدل البطالة من 23.7 % سنة 2003إلى 17.7 % سنة 2004 . أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط كاملة خلال سنة واحدة.وذلك راجع حسب المصادر الحكومية ، إلى بداية تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذ السنة.

كما أن هذا التحليل قد أثبت العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي ومستوى معدلات البطالة ، وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية ، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة.

عملت الجزائر في السنوات على حفز وزيادة معدلات النمو بانتهاجها ياسة توسعية بالفترة الاخيرة والتي جسدتها البرامج التنموية . ويمكن توضيح هذه العلاقة في تحليلنا لتطورات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي في معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم02 : تطور الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2010/1999) . الوحدة : مليار دينار جزائري .

المؤشر / السنوات	99	00	01	02	03	04	05
الناتج المحلي الاجمالي	3238.2	4123.5	4227.1	4522.7	5252.3	6149.1	7561.9
الإنفاق الحكومي	961	1178	1321	1550	1811	1920	1950
النمو الاقتصادي%	7.58	63.3	68.9	66.8	71.1	73.7	84.7
المؤشر / السنوات	06	07	08	09	10		
الناتج المحلي الاجمالي	8514.8	9362.6	11069	10017.5	12049.5		
الإنفاق الحكومي	2189	3052	4322	5191	5860		
النمو الاقتصادي%	87.7	86.2	88.7	89.8	90		

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات ، الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادية العربية الموحد (أعداد متفرقة)

يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، كما ساهمت هذه البرامج الإنفاقية بالجزائر في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي

قدر بـ % 3.77 ، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات قدر بـ 5.5 % ومعدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 10.67%.

فبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.6% سنة 2001 إلى 6.9 % سنة2003 ، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر لال هذه الفترة.وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن مخططدعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته ، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 2.6 % خلال الفترة 2005/ 2009 ، أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2004/2001 من بل مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي ، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام .إلا أن ذلك راجع أساس إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية.

ويبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ، إذ تراوح معدله بين أدنى نسبة له والمقدرة بـ 4.70% في 2005 وأعلى نسبة له والمقدرة ب 9.3 % في 2009 ، وبمتوسط 6.1% للفترة 2009/2001 . ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج ، وخاصة الأشغال العمومية والبناء [1]. وبالرغم من هذا التحسن ، فإن هذا النمو يبقى هشا ، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة ، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي ، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% ، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا ، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة [2].

ثالثا : تحليل النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية :

لعل الشيء المميز لاقتصاديات الدول العربية هو الارتفاعغير العادي لنسب البطالة عن المعدلات العالمية فأغلب الدول العربية تعرف نسب بطالة

(1) محمد مسعي ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو** ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 153.

(2) M.Bellataf , **Economie du développement**, OPU ,Alger,2010,P17.

مرتفعة عن المعدلات العالمية ، وهو أمر محير بالنسبة لبعض البلدان التي تتوفر لديها الموارد الاقتصادية ، حيث ترتفع نسبة البطالة في السودان إلى حوالي 13.7% ، في تونس 13% ، في الأردن 12.5%، في السعودية 10.5% ، مصر 9.2 % لعام 2010 .

وإذا ربطنا معدل النمو الاقتصادي بنسبة البطالة في الدول العربية فإننا نجد أن العلاقة تكاد تكون ضعيفة بين نسب النمو وانخفاض معدلات البطالة في غالبية الدول العربية ، إذ تعرف هذه البلدان بمعدلات مرتفعة من البطالة التي في نفس الوقت تحقق معدلات نمو إيجابية ، ولكن العلاقة بين الارتفاع بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة غير قوي.

ولكن لماذا لا تؤثر نسبة النموبشكل كبير على البطالة؟ لعل السبب يكمن في طبيعة النمو المحقق في مختلف هذه البلدان ، فالبلدان البترولية مثل السعودية والجزائر تعرف بمعدلات نمو اقتصادي في حدود 2 إلى 4% في بعض السنوات وبالذات عام 2008 في السعودية وصل النموالاقتصادي 4.23% ، بينما نلاحظ أن معدلات البطالة في فترات ما بين 2006 و2010 لم تكسر حاجز10% ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : معدلات النمو الاقتصادي والبطالة لبعض الدول العربية.

		2006	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	النمو الاقتصادي	6.84	7.09	7.16	4.67	5.15	1
	البطالة	10.92	9.21	8.91	9.45	9.2	9.15
الأردن	النمو الاقتصادي	7.93	8.49	7.61	2.33	3.09	3.25
	البطالة	14.06	13.1	12.65	12.94	12.5	12.5
الكويت	النمو الاقتصادي	5.26	4.46	4.97	5.19.	1.97	5.29
	البطالة	1.37	1.70	1.67	1.64	1.64	1.64
السعودية	النمو الاقتصادي	3.16	2.02	4.23	0.6	3.74	7.54
	البطالة	12	11	9.8	10.46	10.48	10.5
السودان	النمو الاقتصادي	11.29	10.16	6.84	5.98	5.07	4.72
	البطالة	17.49	16.77	16.04	14.89	13.73	12.56
تونس	النمو الاقتصادي	5.65	6.26	4.52	3.10	3.69	1.29
	البطالة	12.5	12.4	12.6	13.3	13	14.7

المصدر:1. الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادية العربية الموحد (أعداد متفرقة) .

البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، قاعدة المعلومات .

وأخيراً ، إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النموالبطالة ، ورغم كون معدل النمو

إيجابي إلا أنه لا يمكنه في الوقت الحالي من تخفيض نسب البطالة بشكل كبير ، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على النموالمحقق في قطاع المحروقات والمشتقات البترولية بالنسبة للدول النفطية ، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النموالتي يفترض أنها تشجع على خلق فرص عمل إضافية ولكنها غالبًا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة ، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال توحيد آليات خلق فرص العمل الدائمة التي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ويجب التأكيد أيضًا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد الوطني وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات العمومية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل.

رابعا : الدراسة التطبيقية القياسية :

تقوم هذه الدراسة على اعتماد و استخدام البيانات السنوية لمعدل النمو الاقتصادي (**tcro** = taux de croissance) ومعدلات البطالة (**tcho** = Taux de chômage) للفترة من 1980 ـ 2012[1]، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط ، اختبار السببية ، منهجية التكامل المتزامن أو المشترك و نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل في الجزائر. سنعتمد في دراسة العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر ، على الأدوات الكمية التالية ، وهي:

1 ـ **دراسة إستقرارية المتغيرات** : تطبيق إختبار الجذر الأحادي على المتغيرات من أجل معرفة إستقرارية السلاسل ، وفي هذا الإطار قمنا بتطبيق إختبار ADF لكل متغير على حدى وهذا بتحديد درجة التأخير P باستعمال معيار *Akike*و إعتمادا على النماذج الثلاثة مع إختيار معنوية المعالم $(\alpha \ , \ \beta)$ لمعرفة النموذج المناسب. إن اتخاذ قرار الاستقرارية من عدمه لمتغيرات الدراسة يبينها الجدول التالي :

(1) **مصدر المعطيات** : مركز الأبحاث الإحصائية ، لاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية .

الجدول رقم 04 : دراسة إستقرارية المتغيرات.

المتغيرات	عدد التأخرات	اختبار ADFI(0)				اختبارADF. I(1)			
		$t_{\hat{\phi}_1}$	القيم الحرجة			$t_{\hat{\phi}_1}$	القيم الحرجة		
			%1	5%	10%		%1	5%	10%
Tcho	2	1.7.	4.29.	3.56.	3.21.	2.56.	4.3.	3.57.	3.22.
Tcro	3	2.98.	4.3.	3.57.	3.22.	3.9.	4.32.	3.57.	3.22.
المتغيرات	عدد التأخرات	اختبار ADFI(2)							
		$t_{\hat{\phi}_1}$	القيم الحرجة						
			%1	5%	10%				
Tcho	2	4.62.	4.32.	3.57.	3.22.				
Tcro	3	4.08.	3.69.	2.97.	2.62.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews.

إنالسلسلتين المدروستين غير مستقرة وهذا لأن قيمة ADF المحسوبة أكبر من الحرجة(الجدولية) عند مستويات معنوية1 % ،5% ،10% ، وبعد إجراء نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية أصبحت السلسلتين مستقرتين .

2. مصفوفة الارتباط : من الجدول أدناه نلاحظ أن علاقة الارتباط بين**tcho** و **tcro**ضعيفة أومعدومة ، حيث

بلغت درجة الارتباط بينهماـ 0.17 (الجدول رقم 5) ، أي أنها تقع في مجالـ 0.5، »0.5 ، بالتالي فأن مصفوفة الارتباط تثبت عدم وجود أي علاقة ارتباط بين متغير tcho و tcro في الجزائر خلال الفترة من1980 ـ 2012 . **الجدول رقم 05** : مصفوفة الارتباط .

	tcho	Tcro
Tcho	1	0.174.
Tcro	0.174.	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews.

3. اختبار السببية لجرا نجرGranger: اختبار العلاقة السببية مابين البطالة والنمو الاقتصادي بحيث نقوم بتحديد نوع التأثير في المدى القصير من خلال اختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرين والجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم 05 : اختبار السببية لجرانجر .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/02/13Time: 19:02
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	Statistic.F	Probability
TCRO does not Granger Cause TCHO	31	1.65110	0.21133
TCHO does not Granger Cause TCRO		1.16285	0.32833

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews.

في حالة التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالةأو في حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في معدل النمو الاقتصادي ، فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبرمن 5٪ ، وهذا يعني أن التغييرفي معدل البطالة لا يسببتغيير معدل النمو والعكس صحيح ، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببيةثنائية بين المتغيرين .

1ـ اختبار التكامل المتزامنباستعمال طريقة المرحلتين لـ أنجل وقرانجر :
تكونسلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة وتنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل ، وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن نقوم بستعمال طريقة المرحلتين لـ أنجل وقرانجر لهذين للسلسلتين *(2)I*.

تطبيق المربعات الصغرى العادية على المعادلة : ***tcro = C + a tcho + Ut***

ثم إجراء إختبار الجذر الأحادي على بواقي هذا التقديركما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 06 : دراسة إستقرارية البواقي .

المتغيرات	عدد التأخرات	اختبار.ADF			
		$t_{\hat{\phi}_1}$	القيم الحرجة		
			%1	5%	10%
Resid	2	2.33.	4.29.	3.56.	3.21.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews.

نلاحظ أن قيمة **ADF** المحسوبة أكبر من الحرجة (الجدولية) ، مما يدل علىوجود جذر أحادي وبالتاليفإن المتغيرات ليست في تكامل متزامن ، ومن هنا لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسةلاحظنا أنه من بين أهم العوامل التي تأثر سلبا على

خلق مناصب عمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وما يتميز به من تفكك داخلي لبنيتة الهيكلية ، لأنهرغم معدلالنمو الإيجابي إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن تخفيض نسب البطالة بشكل كبير ، و لعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات ، و الذي رغم أهميته إلا أنه لايخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة ، ولهذا ينبغي تطوير القطاعات الإنتاجية الموجهة للصادرات خارج المحروقات وإعداد سياسة تصنيع تكاملية تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي خارج القطاعات الإستخراجية ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بجذب الاستثمارات الخارجية ورد الاعتبار لقطاع السياحة والزراعة باعتبارهما قطاعان استراتيجيان لهما دور كبير في خفض البطالة وتنويع مصادر النمو .

إن اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعيةتكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق معينة عن ركب مسيرة النمو لا يتطلب مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، وإنما يتطلب نوع من النمو الاقتصادي أساسه تراكم رؤوس الأموال ، وتطوير المهارات ، زيادة الإنتاجية وتوسيع مستوى الاندماج الداخلي للهيكل الاقتصادي الوطني بصورة مستدامة ، الأمر الذي يزيد من احتياجات الاستهلاك لدى الأسر والأفراد .

كما أن هذا التحليل قد أثبت العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي ومستوى معدلات البطالة ، وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية ، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية ، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية ، والتي يجب أن تتخلص من هذ التبعية ، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع ، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية .وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق ، وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية للبطالة.

قائمة المراجع:

. باللغة العربية :

1. توات عثمان ، تباني أمال ، التشغيل والبطالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .2006.
2. أ.د. محمد كريم قروف ، د. محمد الطاهر سعودي ، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مجلد 19 ، العدد 12 ، 2012.
3. المؤسسة العربية المصرفية ، اقتصاديات الدول العربية بنيتها وآفاقها المستقلة ، أكتوبر 1986.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1995.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1993.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1994.
7. عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، مدخل حديث ، دار الصفاء للنشر ، الأردن ، 2011
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 .
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية ، تحديات التنمية في الدول العربية ـ نهج التنمية البشرية ، الجزء الأول ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2009.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2002 .
11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010.
12. البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، قاعدة المعلومات .
13. محمد مسعي ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 153.
14. الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

باللغة الأجنبية :

1 . Kapsos, S. 2005, “The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic. ”http ://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed emp/@empelm /documents /publication/wcms143163.pdf

2.Villaverde,J.and Maza,A.The Robustness of Okun's Law in Spain Regional Evidence,”ttp://www.accessecon.com/pubs/EB/2007/Volume18/EB_07RA.pdf. 2007.

3. Barreto, H. and Howland, F. (1993),There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment,”http://web.ntpu.edu.tw/ ~tsair/2Research /Papers/okun There %20are%20two%20Okun's%20relationship.pdf..

4. Kamgnia, B. D. (2006), “Growth_ Employment Nexus: What are the Specificities in Africa?, http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/09484250EN_GROWTH_EMPLOYMENT_NEXUS_WHAT_ARE_THE_SPECIFICITIES_IN_AFRICA.PDF.

5.Massé, P. (1995), “Jobless Recovery: Is it Really Happening?,” http://www .hrsdc.gc.ca/en/cs/sp/hrsd/prc/publications/research/1995_000009/1995_000009.pdf.

6.Engemann, K. M. and Owyang, M. T. (2007), “Whatever happened to the Business Cycle?Abayesian Analysis of Jobless Recoveries,” http://research.stlouisfed.org/wp/2007/2007_013.pdf.

7.Rapport CNES, Evolution général des dispositifs d'emploi, Alger, 2001.

8. M.Bellataf , Economie du développement, OPU ,Alger,2010.